تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

أحمد عامر عامر[*]

أستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم التجارية،
جامعة عبد الحميد بن باديس ـ مستغانم.

مقدمة

لم يشهد العالم الرأسمالي، منذ عام ١٩٢٩، أياماً عسيرة ومعاناة من أزمة حقيقية مسّته في الصميم كالأزمة المالية الأمريكية التي نعيشها اليوم، والمتمثلة في إفلاس أمهات المصارف والبنوك وشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية، رائدة العالم الرأسمالي. إنها أزمة عالمية بحجم لا يمكن تصوره وعلى نطاق واسع مسّت جميع الدول الصناعية المتقدمة في أمريكا وأوروبا، وهي اليوم تزحف بسرعة مذهلة لتعم الاقتصاد، الذي بدأت بوادر شلله ترتسم هنا وهناك، وخصوصاً في قطاع الإنتاج الصناعي، وبدأ معها تراجعه وتوجهه نحو الركود. وهناك ما يدعو إلى التشاؤم لما يؤول إليه بعض المؤشرات الاقتصادية بفعل توجه بعض الاقتصادات العالمية نحو الكساد.

أولاً: أسباب انطلاق الأزمة المالية العالمية

بين عشية وضحاها أُعلنت حالة الطوارئ؛ إنها حالة هلع كبرى تطبع فضاءات البورصات الأمريكية. إفلاس كامل وشامل لأكبر بنوك الولايات المتحدة؛ مليارات الدولارات تتبخر، ونمو عالمي يتعثر بل يتوقف كلية، وحكومات تقف عاجزة لمواجهة هذه الكارثة المالية. بكلمة واحدة، الرأسمالية تعيش فترة عصيبة وتواجه أزمة مالية لا تملك مفتاح حلها، بل هناك من ذهب إلى اعتبار هذه الأزمة بمثابة «نهاية العالم»[1]. ولم يكن في وسع أحد أن يقدم الحلول أو يحدد السبل لإنهاء الأزمة.

أشارت أرقام الأزمة التي نشرت في حلقات ومجموعات متتالية إلى انخفاض مخزون

(*) البريد الإلكتروني: ameur_ameur@yahoo.com.

(١) مقولة للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨.

القيم، وإلى الخسائر الفادحة التي كابدها بعض المصارف، دون أن يفلح في شرح ما يحدث في أروقة البورصات والبنوك. ولكن، في الأخير، ما هي أسباب الأزمة المالية الأمريكية؟ وكيف انتشرت كالطاعون ومست معظم البنوك والمصارف في كلّ العالم؟

نورد في ما يلي شرحاً مبسطاً لعمل الأزمة المالية العالمية.

١ ـ أزمة «السبرايم» في الولايات المتحدة

اندلعت الأزمة المالية بحجم لا يمكن تصوره، وعلى نطاق واسع، لتشمل كلّ مكان. وذلك كله مرتبط بأزمة وقعت على مستوى سوق العقارات في الولايات المتحدة، وسوق القروض العقارية غير المؤتمنة. كيف يمكن تفسير حقيقة أزمة عقارات على الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي كان من شأنها أن أحدثت أزمة مالية أمريكية ما لبثت أن تحولت لتصبح أزمة شبه عالمية؟ ما هو «السبرايم» (Subprime)؟ كيف تأثر العالم الرأسمالي، وكيف تتأثر الجزائر جراء ذلك؟

لقد بدأت الأزمة أول الأمر في الولايات المتحدة في آب/ أغسطس ٢٠٠٧، وذلك بسبب نظام القروض الجديد المعروف باسم «السبرايم»، وبسبب الرهون العقارية الأمريكية المقدمة أساساً إلى الطبقة المتوسطة. والواقع أنه، في ظل الظروف العادية، يستطيع الفرد الذي يرغب في الحصول على شقة أن يقترض على أساس راتبه وقدرته على السداد لاحقاً. يرتكز هذا النظام الجديد إذن على مقياس تناسب الأجر مع القرض، وبالتالي إذا كان دخل الفرد متواضعاً، فإنه لا يستطيع الاقتراض بما فيه الكفاية لشراء الشقة. ولكن ما الحل بالنسبة إلى هذه الفئة؟

اعتبر بعض البنكيين مقياس تناسب القرض مع الدخل الشهري عيباً في حد ذاته. ولتخطي هذا العائق وتلبية طلب كثيرين ممن يرغبون في الحصول على قروض، اخترع أصحاب البنوك الأمريكيون نظام «السبرايم»؛ وهو النظام الذي يسمح لكلّ طالب قرض أن يحصل على المبلغ الذي يريد، حتى ولو كان المرتب غير مرتفع جداً، شرط أن تبقى الشقة أو البيت هو الضمان، أي رهن المقرض. من الواضح إذن، أنه إذا كان الشخص المقترض لا يستطيع التسديد، فإن البنك سيحصل على الرهن، منزلاً كان أو شقة، ويبيعه. ولكن الذي حصل هو أن أسعار العقارات تراجعت، وعليه ستخسر البنوك جزءاً من قيمة العقارات والممتلكات، أي من قيمة القرض المقدم نفسه إن هي عرضت للبيع، إنها أزمة نظام «السيبرايم»؛ نظام القروض الممنوحة لذوي الدخل المنخفض. في هذا النظام، تؤتمن القروض العقارية على الممتلكات نفسها. ومن الطبيعي إذن أنه يمكن شراء منزل عن طريق الائتمان، وفي حال استحالة تسديد القرض، يحصل البنك على المنزل ومنه على حق بيعه. ويتم ضمان القرض عن قيمة المنزل، بينما في الأوقات العادية، يتم ضمان القروض عن طريق الخصم من راتب الفرد المستدين.

٢ ـ التوريق وأسباب تضرر المصارف

وجد معظم المصارف التي انتهجت هذا الأسلوب في تقديم القروض نفسه في وضع حرج

ووضع مالي متأزم، وعرضة للإفلاس. وبالمقابل أيضاً، وجد ما يقارب المليونين من المقترضين في الولايات المتحدة أنفسهم مفلسين مدمرين مادياً، والسبب هو أنهم لا يقدرون على تسديد الديون.

في محاولة منها للحد من مخاطر هذه الائتمانات الجديدة، استخدمت المصارف نظام التوريق (Titrisation)، أي التعامل بالأوراق المالية؛ إذ حاولت تحويل هذه القروض إلى أوراق مالية لبيعها في أسواق الأسهم. ويعني ذلك، بالتحديد، أنه إذا كان الفرد قد اقترض ١٠٠٠ يورو، فإنه يجب عليه أن يسدد للبنك ١٠٠٠ يورو مع إضافة متوجبات الفائدة. ولكسب المزيد من المال، وبسرعة، أصدرت المصارف سندات دين، أي أوراقاً مالية تخول المستفيد الحق في الحصول على ١٢٠٠ يورو. وبسرعة أيضاً، دخلت هذه الأوراق المالية الجديدة سوق التداول في أروقة البورصات.

وبخصوص الفائدة التي سيطمع مشتري هذه الأوراق في جنيها، فهي كسبه ١٠٠ يورو مقابل بيعه كل ورقة مالية يشتريها بمبلغ ١١٠٠ يورو، لأنه سيتلقى ١٢٠٠ يورو كسعر لكلّ ورقة مبيعة. ولكن الذي حصل هو أن المقترض المدين لم يعد قادراً على تسديد الدين الذي على عاتقه، أي لم يعد في استطاعته شراء منزله، وبالتالي لم يعد للأوراق المالية الصادرة أية قيمة.

ومن هنا نلاحظ أن كلّ هذه الترتيبات المالية المعقدة كانت وراء سقوط سوق الأسهم، لأن جميع البنوك الأجنبية، بما فيها الأوروبية، أدركت أنها تملك أوراقاً مالية «سبرايم» لا تساوي شيئاً؛ فالكل كان في حوزته مثل هذه الأوراق، ولكن لا أحد يعرف بالضبط كم عددها.

٣ ـ نقص السيولة وإفلاس البنوك

لفهم كيف أفلست البنوك في عام ٢٠٠٧، يجب شرح كيفية عمل النظام المصرفي. فعندما تقترض مئة ألف يورو من «سوسييتي جنرال» مثلاً، فإن هذا الأخير سيزيد من كمية النقود المعروضة لديه بمقدار مئة ألف يورو، أي إن هذا يخلق مئة ألف يورو. ولتجنب تعطيل آلة طباعة الأوراق النقدية (إصدار النقود دون مراقبة)، يجب على الشركة أن تودع جزءاً من المبلغ النقدي المطبوع في واحد من حسابات البنك المركزي الأوروبي، وهو ما يسمّى «الاحتياطي الإلزامي». فإذا كانت نسبة الاحتياطي المطلوب ١ بالمئة، فإنه ينبغي على «سوسييتي جنرال» أن يودع ١٠٠٠ يورو باسم البنك المركزي الأوروبي. ومثل هذا النظام يتيح لهذا البنك مراقبة إصدار النقود.

وفي كثير من الأوقات تشتغل البنوك دون أن يكون لديها السيولة اللازمة لتقديم القروض. وحيث إن تدفق النقود المودعة من قبل المستثمرين (الموفرين) والأموال التي يقرضها البنك للآخرين لا يعرف التوازن أبداً في اللحظة t، فإن البنوك تقوم بإقراض الأموال من مصرف آخر أو الاقتراض منه لدفع الاحتياطي الإلزامي إلى البنك المركزي الأوروبي، وذلك من أجل تقديم القروض إلى الزبائن.

هذه العملية هي من الممارسات الشائعة؛ فالبنوك تدعم بعضها البعض وتتداول الأموال

في ما بينها، ولكن عندما تكون هناك أزمة ثقة، ينهار النظام كله. ولتفادي الانهيار العام وإفلاس يعقبه إفلاس، يعمد البنك المركزي إلى «حقن» المليارات، وهذا يسمح للبنوك بالحصول على السيولة النقدية واسترجاعها بتكلفة منخفضة جداً. وبالرغم من ذلك، لم يستطع بعض البنوك مواجهة الاختناق، فانهار بصورة سريعة جداً، لأنه خسر مبالغ ضخمة في ظل نظام «السبرايم»، ولم يتمكن من مواصلة نشاطاته وعافيته بسبب امتناع أو رفض البنوك الأخرى إقراضه السيولة الكافية لمواجهة المعضلة. وفي ظل هذه الظروف السائدة، وجد عدد كبير من البنوك نفسه يواجه ظروفاً صعبة لا يستطيع مجابهتها؛ ففي بريطانيا العظمى مثلاً، تم تأميم بنك «نوثرن روك» تفاديا لإفلاسه ثم انقراضه.

ثانياً: انهيار سوق الأوراق المالية (البورصة)

اعتقد معظم الاقتصاديين أن عقبة الأزمة الكبرى قد تم تجاوزها في بداية عام ٢٠٠٨؛ وظنوا أن بمجرد أن تم تحديد أزمة «السيبرايم»، وقيام البنوك ببيع سندات الخطر هذه، أوشكت الأزمة المالية على الانتهاء، وذلك بعد آخر وعكة في نهاية عام ٢٠٠٧. ولكن بوادر تجدد الأزمة بدأت تظهر من جديد، وبقوة، في شباط/ فبراير ٢٠٠٨. وتبين هذا جلياً عندما أوقفت البنوك حساباتها السنوية (الحصيلة). لقد كانت الخسائر جسيمة أكثر مما كان متوقعاً؛ فما بين تراجع أسعار العقارات وأزمة «السبرايم»، وبين اضطرابات البورصة التي أدت إلى انخفاض الأسعار، بلغت خسائر بعض البنوك في الأصول عشرات المليارات من الدولارات، كما هي حال «سيتي بنك»، الذي كان رائد البنوك العالمية حتى لحظة الأزمة.

ففي غضون بضعة أسابيع، شهدت القيمة السوقية لبعض المؤسسات انخفاضاً ملحوظاً؛ إذ فقد «أميريكان إنترناشيونال غروب»، (الأول على رأس شركات التأمين)، مثلاً، ٤٥ بالمئة من قيمته في أسبوع واحد، و٩٧ بالمئة في عام واحد. كما فقد «ليمان براذرز» (أكبر رابع بنك للاستثمار في «وول ستريت»)، ٤٥ بالمئة من قيمته في يوم واحد، و٩٤ بالمئة في عام واحد. ولم يكن العالم المالي والاستثمار قد شهد تراجعات حادة منذ أزمة ١٩٢٩.

ومنذ ذلك الحين، تحولت الأزمة المالية، التي كانت أزمة مصرفية أساساً، إلى انهيار لسوق الأوراق المالية (البورصة)؛ فكان سهم البنك في الأسواق المالية ينهار بعد انتشار كل خبر سيئ يتعلق بالحسابات البنكية. وأدى هذا الوضع إلى مكابدة البنوك خسائر إضافية فادحة، ونقصاً في السيولة النقدية، كما حصل في عام ٢٠٠٧ بالضبط. وقد عملت هذه البنوك جاهدة، وبكل الطرق، للحصول على الأموال وتوفير السيولة، لكن دون جدوى.

١ ـ محاولة إنقاذ المؤسسات لتجنب انهيار النظام المصرفي

لمواجهة هذه الوضعية المالية، حاولت البنوك المركزية والدول مساعدة المؤسسات الأكثر هشاشة لتجنب إفلاس من شأنه أن يؤدي إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد الحقيقي. ولإنقاذ الوضع، يرى أصحاب القرار والمختصون ثلاثة مخارج للأزمة:

أ ـ ضخ البنوك المركزية مزيداً من السيولة الجديدة لتمكين المصارف المتضررة من

تقديم القروض. إلا أن هذا الحل له حدود؛ إذ يجب أن يرافق إصدارَ النقود هذا تنظيم وتأطير صارمان، وإلا أدى إلى مخاطر عالية، كالتضخم. كما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فإلى اتساع رقعة الأزمة، ومن ثم إلى شل الاقتصاد الحقيقي.

ب ـ يمكن للمصارف المركزية أن تسعى إلى إنقاذ بعض المصارف، وذلك بضخ حساباتها بالأوراق المالية، مثل «السبرايم»، وهو الأمر الذي قام به البنك المركزي الأمريكي في آذار/ مارس ٢٠٠٨ لإنقاذ بنك الاستثمار «بير ستيرنز» (Bear Stearn). كما استطاع البنك المركزي الأمريكي أن يستعيد ٢٩ ملياراً من الأصول السامة (رخيصة وغير مأمونة)، وسهل إدماج مصرف «بير ستيرنز» بمصرف آخر هو «جي بي مورغان» (G.P.Morgan). ومرة أخرى، كان لهذا الحل حدود أيضاً.

ج ـ تسعى الحكومة الأمريكية إلى وضع كلّ من مصرف «فريدي ماك» ومصرف «فاني ماي»، وهما من عمالقة الرهون العقارية الأمريكية، تحت إشراف الحكومة، وذلك لإنقاذ بعض المؤسسات وتجنب انهيار النظام المصرفي برمته. ولذلك أنفقت الخزانة الأمريكية ٢٠٠ مليار دولار لإنقاذ هاتين المؤسستين العملاقتين.

لكن الحكومة الأمريكية لا تستطيع إنقاذ جميع المصارف التي تعاني صعوبة مالية، وهذا لسببين: **أولهما** أن ذلك يكلف دافعي الضرائب مليارات الدولارات، و**ثانيهما** أنه يبعث بإشارات سلبية في اتجاه الأسواق المالية، وهو من شأنه أن يشعرها بأنها في مأمن من كلّ عقوبة جبائية. وعليه يمكن طرح السؤال التالي: لماذا تطهير النظام، إذا كانت الدول مستعدة لتقديم المساعدة إلى جميع المؤسسات المالية المفلسة بمئات المليارات من الدولارات؟ وهذا هو السبب الذي حدا بوزارة الخزينة الأمريكية إلى رفض إنقاذ بنك «ليمان براذرز» في البداية، وكانت نتيجته أن هوى هذا الأخير إلى حد الإفلاس.

والآن، ما الحل؟ بنوك كثيرة تعاني ظروفاً صعبة، والحكومة الأمريكية حاولت في البداية إقناع الكونغرس بجدوى التصويت على خطة بولسون (Paulson) للإنقاذ تكلفتها ٧٠٠ مليار دولار في نهاية عهد الحكومة السابقة، تلتها خطة أخرى بتكلفة ٧١٨ مليار دولار في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ في عهد الحكومة الجديدة. ولكن الأسواق المالية ما تزال متقلبة، ولم يتم استعادة الثقة قط.

هذا كله سوف يؤثر في الاقتصاد الحقيقي، وخصوصاً في العالم المتقدم بأسره. ففي أوروبا، وبالتحديد في فرنسا وألمانيا، ستشدد البنوك أكثر على شروط الائتمان على الأفراد، حيث عملية الحصول على القروض العقارية صعبة أكثر فأكثر. وبالنسبة إلى الشركات، فإن الاستثمارات فيها ستتباطأ. إن الرأسمالية المالية إذن تعيش إحدى أخطر الأزمات منذ انهيار سوق الأوراق المالية عام ١٩٢٩.

٢ ـ محاولة إصلاح المنظومة المالية العالمية

في اجتماع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين (G20) في

ساو باولو في نهاية عام ٢٠٠٨، دعا الرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا[٢] إلى إعادة تصميم النظام المالي الدولي، الذي انهار كبيت من ورق في أثناء أزمة الائتمان. وأضاف لولا أن «هذه الأزمة بدأت في الاقتصادات المتقدمة،» و«هذه هي نتيجة الإيمان الأعمى والثقة الزائدة في قدرة الأسواق لتنظيم نفسها بنفسها، وإلى حد كبير، وعدم السيطرة على المتعاملين الماليين»[٣]. كما أكد أنه يجب أن يكون للدول الناشئة كلمتها في عملية صنع القرارات الهامة، وشدد، وهو الزعيم النقابي السابق، على أن الملايين من البشر قد يفقدون وظائفهم، وأن الفقر يمكن أن يزداد في كثير من الاقتصادات الناشئة.

وكانت مجموعة الدول المسمّاة «بريك» (BRIC)، والمكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين، قد اجتمعت في اليوم السابق لاجتماع ساو باولو. واعتُمد لأول مرة موقف مشترك يدعو إلى إصلاح مؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي، لتأخذ مكانها المتزايد في الاقتصاد العالمي. ولمساعدة البلدان الأصغر ودعمها للتغلب على الأزمة التي هزت الأسواق المالية والعملات، جمع عمالقة التصدير، مثل الصين ودول النفط في الخليج، مئات المليارات من الدولارات من الاحتياطيات التي يمكن أن تساعد صندوق النقد الدولي.

ثالثاً: الهيكل المالي العالمي الجديد

كثيرة هي الدول والشخصيات العالمية والمنظمات غير الحكومية التي انتقدت دوماً هيمنة الولايات المتحدة وغيرها من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة على القرارات الانفرادية بشأن التمويل العالمي، دون مراعاة مصالح باقي دول العالم. ومما يؤكد هذه النظرة هو بداية تبلور فكرة أن مجموعة الدول السبع (G 7) لم تعد قادرة على العمل وحدها. كما خرج المجتمعون من مؤتمر ساو باولو باستنتاج مفاده أن الوقت قد حان لإبرام اتفاق بين الحكومات بمختلف مستوياتها الاقتصادية من أجل بناء هيكل مالي جديد للعالم يجنب العالم أزمات مماثلة وقاتلة.

وفي ضوء الوضعية المالية والاقتصادية المتردية للدول، أعدت قمة طارئة في واشنطن، كُرست للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بعد اجتماع ساو باولو، إلا أن فرص الإصلاحات الجذرية كانت ضئيلة؛ إذ إن الإدارة الأمريكية لا ترى حاجة ولا لزوماً من وراء إجراء إصلاحات كبيرة. ولكن بعض زعماء أوروبا تصوروا أن القمة كانت فرصة لوضع الأساس لتغييرات هامة في إدارة النظام المالي العالمي. كما أيد وزراء مالية الاتحاد الأوروبي المقترحات الفرنسية من أجل صوغ هيكل مالي عالمي جديد، بما في ذلك تعزيز دور صندوق النقد الدولي.

وقد أبدت الإدارة الأمريكية استعدادها لإيجاد أرضية مشتركة مع القادة الأوروبيين حول

(٢) «Lula veut réformer la finance mondiale lors du sommet du G20» Publié le 8/11/2008, (Reuters/ Rodrigo Paiva).

(٣) المصدر نفسه.

كيفية التعامل مع الأزمة المالية، واتفق الجميع على الحاجة إلى الإسراع في اعتماد بعض الإصلاحات، دون تحديد نوعها. **كما اقترحت إدارة صندوق النقد الدولي على قادة مجموعة العشرين التفكير في تدابير جبائية ونقدية لمواجهة الأزمة، حيث يعتقد أن هناك مجالاً لزيادة الإنفاق في كثير من اقتصادات السوق المتقدمة وبعض الاقتصادات الناشئة.** ومع تراجع معدل التضخم، فإن لبعض البنوك المركزية هامشاً لمزيد من تخفيف القيود النقدية. كما ترى أنه ينبغي أن تكون الدول الكبرى على استعداد للعمل سوياً، وبحزم، على أن يضمن صندوق النقد الدولي ما يكفي من الأموال لمواصلة التخفيف من آثار الأزمة. ومن جهة أخرى تعالى كثير من النداءات الداعية إلى اتفاق جديد لـ «بريتون وودز» لإعادة تنظيم النظام المالي العالمي، حيث يأخذ في الحسبان مطالب البلدان الناشئة لتصبح أكثر تمثيلاً للاقتصاد العالمي، ولكن دون الاستعجال في تطبيق هذا الإصلاح.

رابعاً: أثر الأزمة العالمية في الاقتصاد الجزائري

١ ـ أول تبعات الأزمة على أسعار المحروقات في الجزائر

بغضّ النظر عن الانخفاضات المتتالية المقلقة لأسعار النفط، التي تعتبر المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري والمرجع الوحيد لتحديد الأهداف السنوية، فها هي أول فاتورة تنزل كالصاعقة على الخزينة العمومية في نهاية عام ٢٠٠٨، لتعكس عجز وتراجع التحصيل الجبائي للخزينة الجزائرية الذي فاق مبلغها ١٧٠ مليار دينار. ثم إن انخفاض أسعار النفط يجعل أسعار الكثير من المواد الخام الأساسية تنخفض أيضاً، وهو ما سيؤدي في الأخير إلى تراجع مقلق ولافت للاهتمام تجاه الواردات الجزائرية.

ماذا ستكون ردة فعل منظمة البلدان المصدرة للنفط بشأن كيفية التعامل مع انخفاض الطلب المحتمل الناتج من الانخفاض المتوقع في النمو العالمي؟

إن القدرة الشرائية الدولية للجزائر سوف تتأثر، وبشكل إيجابي، بثلاثة عوامل:

أ ـ الزيادة المعتبرة في الدولار مقابل اليورو، وهذا إذا علمنا أن ٩٨ بالمئة من الصادرات مقيّمة بالدولار، وأن ثلثي الواردات يأتيان من منطقة اليورو؛

ب ـ شهد العالم بالفعل تراجعاً كبيراً في أسعار المواد الخام، وخاصة الغذائية منها مثل القمح والحليب. وعليه، ستخفف أعباء الفاتورة الغذائية للجزائر، وعلى نطاق واسع.

ج ـ ستشهد أسعار السلع التجهيزية المستوردة، ولا سيما السلع المستوردة من الصين، هبوطاً حاداً، وهذا تحت تأثير تراجع الطلب العالمي. وما عدا ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري في منأى عن أي اضطراب، وهذا إذا علمنا أن الجزائر كانت قد رفضت طلب صندوق النقد الدولي التحويل الكامل للعملة الوطنية، الدينار، قبل اثني عشر شهراً على الأقل، بما في ذلك جعل حساب رأس المال قابلاً للتحويل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة التسديد المبكر للديون، حيال نادي باريس أو نادي لندن، على حد سواء، جعلت الجزائر محصنة ضد أي تذبذب في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وكذا الصعوبات المحتملة في إعادة تمويل الديون الخارجية.

٢ ـ أثر الأزمة في إيرادات الخزينة

وبخصوص أثر الأزمة في إيرادات الخزينة، يجوز توقع العناصر الثلاثة التي ينبغي على السلطات الجزائرية أن توليها اهتماماً خاصاً، وهي:

أ ـ الأثر التلقائي في إيرادات ميزانية الدولة، وهو الأثر الذي يمكن أن ينتج جراء تراجع الصادرات من المحروقات. وهذا سوف يتطلب تنفيذ تحكيم (على النفقات العامة للاستثمار)، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة في الإنفاق العام على الاستثمار. وتقدر الرسوم على تصدير برميل نفط بنسبة ٨٠ بالمئة إلى ٨٥ بالمئة.

ب ـ أثر التقييم السلبي في احتياطيات النقد الأجنبي (بالدولار). وللعلم، فإن احتياطيات النقد الأجنبي بالدولار هي في انخفاض بسبب تنامي نسبة احتياطيات النقد الأجنبي باليورو، التي تقدر بـ ٤٥ بالمئة. وفي السياق نفسه، وقبل أربع سنوات، توقعت السلطات النقدية، بحكمة، ارتفاع قيمة اليورو، فعمدت إلى زيادة تعاملاتها باليورو، الشأن الذي سيؤدي إلى زيادة حصة اليورو في احتياطيات الصرف. ولكن السلطات النقدية ذاتها أخفقت في توقعاتها هذه المرة؛ إذ لم تتوقع الانخفاض الحالي في اليورو مقابل الدولار، حيث نسجل تراجع قيمة اليورو في مقابل الدولار من ١,٦٠ إلى أقل من ١,٣٠ منذ صيف ٢٠٠٨.

ج ـ إن انخفاض مستوى عائدات النفط والغاز المرتبط بانخفاض العائدات الجبائية سيكون له أثر في السيولة النقدية لا محالة. وهنا يطرأ على الأذهان سؤال أيضاً حول الآثار المترتبة على تمويل المشاريع الرئيسية في مضمار البتروكيميائيات بالعملات المحلية. وأخيراً، هناك تأثير سلبي آخر يمكن أن ينجم عن المصاعب التي تصادف جميع الشركات المتعددة الجنسيات تقريباً على المستوى العالمي لجهة إعادة تمويل نفسها. وهذا سيكون وضعاً صعباً، وقد يؤثر في استعداد الجزائر وقدرتها على الاستثمار.

وقد بلغ حجم المبالغ التي لم تدخل الخزينة العمومية للجزائر ١٧٠ مليار دينار جزائري على الأقل، وهو ما يعتبر خسارة تسجلها المداخيل الجبائية خلال الأشهر الأخيرة. وبالفعل، فقد تدحرج سعر البرميل من ذروة بلغت ١٤٧ دولاراً في تموز/ يوليو إلى ٥٠ دولاراً في تشرين الثاني/ نوفمبر، أي ما يقارب ١٠٠ دولار في البرميل الواحد. وما زالت الأسعار دون الـ ٧٠ دولاراً منذ ما يزيد على شهرين. وقد بلغت خسائر الجزائر مليارين ونصف مليار دولار بسبب الانخفاض في إنتاج النفط الجزائري جراء قرار اتخذته منظمة أوبك في الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر.

ويقدّر الفرق بين مداخيل الجزائر الفعلية والمبالغ المتوقعة (٨٠ مليار دولار) بثلاثة مليارات دولار هي إيرادات صادرات النفط والغاز لعام ٢٠٠٨. إذن، من المتوقع اليوم تحصيل

٧٧ مليار دولار فقط حتى ولو بقيت أسعار النفط في حدود ٥٠ دولاراً، حسب نظرة بعض الخبراء.

وتشير الإحصاءات الجمركية إلى أن الجزائر وظفت في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٦٨ مليار دولار من مجموع عائداتها من المواد البتروكيميائية المصدّرة. ومن هذا المنطلق، فإنه ينبغي تأكيد أن ٨٠ بالمئة على الأقل من قيمة عائدات التصدير تدخل الخزينة كجباية نفطية تغطي بين ٦٠ بالمئة و٧٠ بالمئة من نفقات الدولة، وهو ما يعني خسارة الخزينة ما يعادل ١٧٠ مليار دينار جزائري في غضون أشهر قليلة مقبلة، أي ما يعادل تشييد أكثر من ٥٠ ألف شقة بقيمة ثلاثة ملايين دينار جزائري للشقة الواحدة، أو ما يعادل توفير ٨٠ ألف فرصة عمل.

ونتيجة ذلك، ستكون الجزائر في المديين القصير والمتوسط عرضة للصدمات الخارجية، ذلك لأنها لم تطور موارد أخرى خارج المحروقات مثل كثير من الدول النفطية في العالم، أو الدول غير النفطية كالمغرب وتونس.

٣ ـ أثر الأزمة في الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد

إن علاقة الجزائر الاقتصادية المتميزة بالعالم الخارجي، التي يطبعها النفط، أسالت العرق البارد على جبين كثير من المسؤولين في السلطات العمومية، التي سطرت لإنجاز كثير من المشاريع الكبرى وبرامج أخرى كبيرة في إطار البرنامج الخماسي، ونجدها اليوم مضطرة إلى مراجعة هذه المشاريع. وقد يؤدي بها الأمر إلى تأجيل إنجازها، كما نصح به الوزير السابق للمالية د. م. بن أشنهو، وذلك لمواجهة ما يمليه الواقع المر لسعر البرميل الخام المتراجع يوماً بعد يوم.

وعلى عكس الخطاب الرسمي والأدلة التي يتقدم بها المسؤولون في الدولة الجزائرية، فإن الأزمة المالية وما ستسببه من ركود اقتصادي أكيد في كثير من البلدان المتقدمة سيكون لهما نتائج مباشرة على الجزائر، وهي أزمة ذات أبعاد مالية واقتصادية بحتة تطورت لتأخذ أبعاداً انتشرت بصورة منطقية لتزيد من تفاقم الفقر والجوع في العالم.

ولسوف تطفو بعض المصاعب إلى السطح مستقبلاً، وربما في غضون السنتين أو الثلاث سنوات القادمة، لتعرقل تحقيق مثل عمليات الاستيراد هذه، أي في حال استمرار تراجع خام «برنت». وسيستنجد القائمون بالأعمال في الجزائر في الوقت الراهن بصندوق ضبط الإيرادات، أي بالأموال التي خصصت لإنجاز البرنامج الخماسي (Fonds de régulation des recettes (FRR)) المتمثل في ٥٠ مليار دولار. إلا أن هذا الصندوق لن يكون مصدراً إلى الأبد، كما أنه لا يمكن الاعتماد على احتياطي الصرف المتوفر إلى ما لا نهاية، حتى وإن كان يفوق ١٣٥ مليار دولار. وإذا ما استمرت هذه الوضعية، فإنها ستعرّض برنامج الاستثمار العام للخطر، وبالتالي ستعطل وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى ووتيرة بناء المساكن، كما ستؤدي إلى وقف حركية توفير فرص العمل أيضاً.

أما العقبة الأخرى التي تواجه الجزائر، فهي العقبة التي تتصل بتقلص النشاط الاقتصادي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم البلدان الصناعية الكبرى في العالم.

خامساً: نتائج الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

١ ـ الركود والكساد

في مثل هذه الظروف، وبشكل استثنائي، تبدو التوقعات الاقتصادية غير مؤكدة. هناك أسباب كثيرة تدعو إلى أن يظل القلق بشأن أثر الأزمة المالية المحتمل في النشاط الاقتصادي في كلّ أنحاء العالم سيد الموقف. وما يتوقعه صندوق النقد الدولي أيضاً هو تراجع الإنتاج في عام ٢٠٠٩ وفي الاقتصادات المتقدمة. وقد يكون هذا أول انخفاض تسجله هذه الاقتصادات خلال فترة ما بعد الحرب.

كما أن مشاريع النمو العالمي تضررت كثيراً خلال الأشهر الأخيرة؛ وقال صندوق النقد الدولي إن حركية الديون في القطاع المالي تأثرت بشكل رهيب، وإن انعدام الثقة بين المنتجين والمستهلكين متواصل.

لقد شهد الإنتاج الصناعي الفرنسي في نهاية عام ٢٠٠٨ هبوطاً كبيراً يعتبر الأسوأ من نوعه منذ عقود في ظل الأزمة الاقتصادية. كما سجلت شركات صناعة السيارات أولى خسائرها منذ عشر سنوات في انتظار خطة الإنقاذ التي عرضتها الحكومة الفرنسية. كما أن الإنتاج الصناعي شهد في نهاية العام الماضي تراجعاً بنسبة ٦,٧ بالمئة، في حين سجل خلال عام ٢٠٠٨ انخفاضاً إجماليا يقدّر بـ ٩,٧ بالمئة.

ولم تخرج من دائرة التراجع خلال العام الماضي إلا قطاعات التجهيزات المنزلية وصناعة الطائرات والسفن. هذه التطورت السلبية جاءت نتيجة مباشرة للدورة الاقتصادية التي اتسمت بالشلل في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

الجدول الرقم (١)
تراجع الناتج المحلي الخام (PIB) في أكبر الاقتصادات الأوروبية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨

الدولة	PIB ٢٠٠٨ (بالمئة)	عجز PIB ٢٠٠٨ (بالمئة)	معدل الانكماش (بالمئة)
ألمانيا	٨,٥	ـ ٢,١	٢
فرنسا	٤,٨	ـ ١,٢	١,٥
إيطاليا	٧,٤	ـ ١,٨	٠,٥
الولايات المتحدة	١,٨	ـ ٦,٢	

ومن جهته يتوقع صندوق النقد الدولي ركوداً شاملاً في النشاط الاقتصادي العالمي في البلدان المتقدمة عام ٢٠٠٩، مع انكماش الأنشطة بنسبة يُتوقع أن تلامس الـ ٠,٣ بالمئة. كما يُتوقع أن ينخفض الإنتاج في البلدان الصناعية، وترتفع أسعار المواد الغذائية، وتتآكل القوة الشرائية، وتتدهور مستويات المعيشة. . . إلخ. وهو وضع ينذر بالخطر وبتأزم الأوضاع الاجتماعية في هذه البلدان وفي غيرها من البلدان ذات التبعية الاقتصادية.

٢ ـ نتائج الأزمة العالمية على واردات الجزائر

ستكون المواد المستوردة بكثرة، كالحديد والحبوب والسكر وغيرها من المدخلات التي لا يمكن الاستغناء عنها، هي بدورها ضحية الكساد الذي سيشهده الاقتصاد العالمي، الذي بدأت ملامحه ترتسم وتبدأ في الغالب بركود اقتصادي. فالمواد هذه تقتنيها الجزائر من السوق العالمية الخارجية بكميات كبيرة، وبصورة مستمرة، وبأسعار مرتفعة. في ظل هذه الظروف، ستكون مثل هذه المواد عناصر تعويض بالنسبة إلى الجزائر، وعليه ستكون من الآثار الإيجابية التي ستخدم الاقتصاد الجزائري. إلا أن الخبراء لا يرونه كذلك إلا لفترة قصيرة فقط؛ إذ يحذّرون من حصول أزمة غذائية قد تصيب العالم بسبب انخفاض في الإنتاج الزراعي، بصورة خاصة.

٣ ـ أثر الأزمة في القطاع الزراعي وفي الفاتورة الغذائية

إذا كان الأمر يعني للغربيين أزمة مالية، فهي بالنسبة إلى البلدان النامية أزمة غذائية بحتة وتراجع لإمكانيات الدعم لها. والجزائر واحدة من هذه الدول، وهي غير مستثناة من هذا العرف.

منذ أكثر من عقد من الزمن، شهد الإنتاج الزراعي وما زال يشهد تراجعاً. وفي المقابل، يشهد الطلب المحلي على الغذاء أهمية متزايدة. وفي هذا الإطار يجب التشديد على أن الأمن الغذائي هو واحد من مكونات خارطة الطريق الزراعية التي اعتمدتها وزارة الزراعة ذات الصلة بإعادة التركيز على القدرات الممكنة لإحياء الزراعة؛ ومن هنا كان اهتمام وزارة رشيد بن عيسى بهذه المشكلة.

وسوف يؤدي نقصان صافي إنتاج البلدان الصناعية إلى ندرة في المواد الغذائية ستؤدي بدورها إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية. وهو ما سيزيد من تعميق الهوة وتآكل القوة الشرائية الحقيقية للمواطن الجزائري، وتدهور مستوى المعيشة لفئات اجتماعية كثيرة من السكان. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار المواد الغذائية في ارتفاع مطرد منذ عقود عدة، في حين أن أجور العمال لم تواكب وتيرة الارتفاع هذه.

إن البلدان النامية، كحالة الجزائر، في حاجة ملحة إلى العمل على مساعدة شعوبها الأكثر حرماناً وتضرراً، وضمان غلال وعائدات السنوات المقبلة من خلال دعم الإنتاج الزراعي، ومعالجة الأسباب الهيكلية للأزمة لإعادة بعث الزراعة الغذائية بصورة مستدامة،

وضمان تنمية في البلدان النامية تكون أقل ضعفاً أمام تقلبات أسعار المواد الغذائية التي تضر بمصالح السكان الأكثر فقراً.

٤ ـ نتائج الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

ليس السؤال المطروح هل سيصاب الاقتصاد العالمي، ومعه الاقتصاد الجزائري، بركود أم لا، وإنما هو ما مدى وما عمق هذا الركود وكم سيدوم؟ إن أكثر السيناريوهات تفاؤلاً يتوقع أن يعود النشاط إلى الانتعاش التدريجي ويسترجع عافيته خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وسيواجه الاقتصاد الجزائري، شأنه شأن البلدان النامية الأخرى، بعض الصدمات الخارجية الكامنة في صلب الأزمة المالية الدولية.

وإذا كان تعزيز الاحتياطيات الأجنبية الرسمية وتحقيق نمو اقتصادي قوي نسبياً خلال السنوات السابقة قد جعلا الجزائر تبدي بعض المرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، فإن هذه الظروف لن تدوم طويلاً، وستضعف حالياً تحت تأثير عدوى الأزمة المالية. وستكون أقوى الصدمات الخارجية التي ستواجه الجزائر التضخم المستورد لا محالة، وهذا نظراً إلى تنامي الواردات من السلع والخدمات، حتى وإن كان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي سيساعد على تخفيف وقع الآثار السلبية للتضخم المستورد.

كما يتوقع الخبراء تراجع عائدات الاستثمار الجزائرية في حالة افتراض وقوع الاقتصاد العالمي في حالة ركود تؤدي إلى انخفاض معدلات المصارف المركزية في البلدان المتقدمة الرئيسية. ولكن اللافت للانتباه والمقلق جداً هو تراجع أسواق النفط؛ فقبل أقل من ستة أشهر، كان سعر البرميل يدنو من١٤٠ دولاراً بفعل الطلب المتزايد للدول الناشئة.

وإذا قدّر للأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي سيصاحبها أن يدوما حتى سنتين، فإن آثارهما في الجزائر ستكون هامشية، ولكن إذا تجاوزا هذه الفترة، فإن العواقب ستكون كبيرة على الاقتصاد.

ثمة أسباب قد تدعو إلى التفاؤل النسبي بشأن الاقتصاد الجزائري في حال لم تطل الأزمة، وهي بإيجاز:

أ ـ إن عائدات الصادرات من النفط ستنخفض بشكل حاد مقارنة بالبحبوحة المالية التي عرفتها، والذروة التي بلغتها في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ويعتقد الخبراء أن الدول الغربية تطمح إلى بلوغ هدف بيع البرميل الواحد بـ ٥٠ دولاراً.

ب ـ بهذه الوتيرة، ومع استمرار الإنجازات والدفع الكبير الذي يمكن أن يساهم به برنامج الاستثمار العمومي، يُتوقع تحقيق معدل نمو اقتصادي خارج المحروقات قد يصل إلى ٦ بالمئة في عام ٢٠٠٩.

كما يمكن أن يتراجع معدل النمو الإجمالي إلى حدود ٣ بالمئة، ومرد هذا إلى انخفاض في صادرات النفط، بينما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو خارج المحروقات ٦ بالمئة

وأن يبلغ النمو الإجمالي ما يقارب ٢,٥ بالمئة، إذا واصلت المشاريع الاستثمارية العمومية والخاصة الكبرى إنجازاتها.

سادساً: نتائج وتوصيات

في ظل أزمة ائتمان طاولت القطاعين المالي والصناعي، يواصل الاقتصاد العالمي انكماشه في كثير من القطاعات الحيوية، كما بدأ الإنتاج الصناعي خاصة يعرف تراجعاً ملحوظاً. وستؤدي هذه الأوضاع حتما إلى طبع الأحوال الاقتصادية وكذا الاجتماعية في الدول المتقدمة، كما في الدول النامية، بما يلي:

١ ـ النتائج

أ ـ استمرار تفاقم الأزمة المالية العالمية، واتسام الدورة الاقتصادية بالشلل خلال السنة الجارية، وانزلاق اقتصادات العالم إلى الركود بوتيرة أشد خلال العام الحالي، مع تراجع ثقة المستهلكين بفعل تزايد البطالة وتراجع الطلب على السلع الصناعية.

ب ـ مواصلة المصانع هبوطها على مستوى الإنتاج. وقد يماثل هذا الانخفاض ذلك الذي شهده العالم عام ١٩٦٨ في ظروف استثنائية، حيث انخفض الإنتاج الصناعي آنذاك إلى ١٥ بالمئة، وانكماش الاقتصاد العالمي بنسب متفاوتة في العالم المتقدم في نهاية العام الجاري.

ج ـ ارتفاع العجز التجاري في كثير من الدول الصناعية إلى مستوى قياسي بفعل تداعيات الأزمة الاقتصادية على كبار الشركاء التجاريين، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تراجع الصادرات.

د ـ تراجع معدل الثقة في أوساط رجال الأعمال إلى أدنى مستوياته، وانخفاض الناتج الداخلي الخام خلال عام ٢٠٠٩، واضطرار الحكومة إلى مزيد من الاستدانة من أجل مواجهة «التحديات الاستثنائية».

هـ ـ تراجع الطلب في الأسواق الخارجية، وتفاقم عجز الميزانية، مع تراجع عائدات الضرائب.

و ـ سيشهد الميزان التجاري الجزائري تدهوراً ملحوظاً نتيجة انخفاض أسعار النفط، إلى جانب حجم الواردات الضخم الذي يطبع التجارة الخارجية للجزائر.

ز ـ تفاقم عجز الميزانية، مع تراجع عائدات الضرائب وفقدان أفواج العمال لأعمالهم، وارتفاع البطالة، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وقد تستهدف أساساً الرجال فوق سن الـ ٢٥، ويرجح استمرار هذا النزف عدة أشهر قادمة.

ح ـ انخفاض الطلب على النفط الخام، وهو ما قد يتسبب في انخفاض أسعاره باستمرار.

٢ ـ التوصيات

أ ـ دعم الشركات المتضررة بصناعة سيارات أكثر ملاءمة للبيئة، أي صديقة للبيئة.

ب ـ مواصلة الخطط التحفيزية الاقتصادية الرشيدة الموجهة في الأساس نحو الصناعة، ولاسيما صناعة السيارات، كما في أمريكا.

ج ـ محاولة ضخ مزيد من الأموال الإضافية في البنوك والمصارف ضمن ميزانية الطوارئ للعام الحالي، وذلك لمنع مزيد من التدهور المالي.

د ـ مراجعة السياسة النقدية وسياسة الموازنة المتبعة في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٩، وإصلاح المنظومة المالية العالمية، كوضع نظام مالية عالمية عابرة للحدود.

هـ ـ تجنب الزيادة في الضرائب، وتخفيض الضريبة على الدخل، وتعزيز مساهمة الحكومات في التأمين الصحي.

و ـ أما في الشأن المحلي، فينبغي العمل على دعم التنمية المحلية والتنمية المستدامة، وخاصة في القطاع الفلاحي الذي يعتبر حتى الآن القطاع المنتج الثاني في الجزائر، بعد قطاع المحروقات ■

مراجع إضافية

Barr, A. «Companies Try to Scramble aboard SEC Lifeboat. GE, CIT Ask to be on List of Stocks that Can't be Shorted, Amex May Ask Too.» *Market Watch*: 19/9/2008.

_____ et J. Spence, «AIG Reportedly Seeks $40 Billion Loan from Fed.» *Market Watch*: 15/9/2008.

Kruger, D. «Treasuries Show Paulson «Bazooka' Misfire; Bonds Gain (update 2).» Bloomberg.com: 15 September 2008.

Robb, G. «Capital Report: Echoes of Iraq in Bush Handling of Mortgage Crisis.» *Market Watch*: 23 September 2008.

Rogoff, K. «America Will Need a $1,000bn Bail-out.» *Financial Times*: 18/9/2008.

Sapir, J. «Global Finance in Crisis.» *Real-World Economics Review*: no. 46, 2008

Shroeder, R. «Goldman, Morgan to become Holding Companies: Companies get Access to Fed Lending in Exchange for Oversight.» *Market Watch*: 21/9/2008.

Twaronite, L. «Three-month Libor Marks Biggest Jump in Nine Years -TED Spread Widens to Level not Seen since Black Monday 1987.» *Market Watch*: 17/9/2008.

Van Creveld, Martin. *Command in War*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985.